

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9789

الثلاثاء، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد إسكوبار أويأوري
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد فورنيل
	مالطة	السيدة ميكاليف
	موزامبيق	السيد بواناهاغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-35318 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 11/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد خان.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة ومنحي شرف تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى اليوم. أود أن أبدأ، سيلاً على خطى الرئيس، بالتبوية بحضور سعادة الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة والإعراب عن خالص شكري له.

هذه زيارتي الثانية لليبيا والمرة الثانية التي تتاح لي فيها الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن من على تراب هذه الأرض. ومن الحري بي أن أبدأ بتوجيه الشكر للسلطات هنا في ليبيا - الرئيس ورئيس الوزراء والنائب العام - على تيسير الرحلة وعلى التعاون والدعم والمناقشات البناءة جداً التي أعتزم التطرق إلى بعضها في ملاحظاتي هذا الصباح. وأود أيضاً أن أشكر زملائي هنا في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تيسير المهمة.

تشرفتُ وفريقي هذا الصباح بالتواصل مع ضحايا ترهونة. وقد التقيتُ بهم قبل عامين في ترهونة نفسها. وتحدثتُ إليهم وتكلموا بصراحة شديدة ومؤثرة عن تجاربهم ومعاناتهم. وزرتُ المناطق التي عُدبَ أحبائهم فيها وقُتلوا، واستمعتُ إلى روايات عما مورس من وحشية متعمدة، وذهبتُ إلى المواقع التي أصبحت مقابر جماعية حيث

أُقيت جثثهم بعدما أزهقت أرواحهم. واليوم، قال أحد الأفراد ببساطة شديدة أمراً صحيحاً تماماً، وهو أن لكل بيت في ترهونة ضحية. إن كل من قص قصة مفصلة عن فقدان عزيز عانى من انهيار عالمه، وكانت حسرتهم جلية وصادقة حتى وهم يعبرون بكلمات راقية جداً عن حزنهم ولكن أيضاً عما ينتظرونه منا ومن المجلس ومن ليبيا نفسها. وكان المطلب واضحاً في ما جرى التعبير عنه: جميع الروايات المؤثرة تحمل في طياتها عزماً صلباً وقناعة واضحة بأن العدالة والمساءلة والإجراءات المنصفة ضرورية لهم ولعائلاتهم ولمجتمعهم ولليبيا ككل. وأعتقد أن تحريك الجهود هذا جدد أيضاً الأمل في الانتقال من الأقوال إلى الأفعال وفي إمكانية تحقيق العدالة التي يمكن أن يشعروا بها ويروها ويكونوا جزءاً منها.

وكما ورد بالتفصيل في التقرير الخطي الذي قدمناه إلى مجلس الأمن في 4 تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أصدر حضرات القضاة في الدائرة التمهيدية الأولى أوامر بإلقاء القبض على ستة أفراد من جماعة الكانيات المسلحة الذين نُحْمَلهم المسؤولية عن العديد من الجرائم المرتكبة في ترهونة بموجب نظام روما الأساسي. ومن خلال التحقيقات المستقلة والعمل الممتاز للفريق والتعاون المستدام مع السلطات الليبية، اكتشفنا وحددنا أدلة على ارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك القتل وامتياز الكرامة الإنسانية والمعاملة القاسية والتعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب، التي نقول إن الأفراد الستة في ترهونة ارتكبوها.

ولم نلمس في ذلك الاجتماع المؤثر جداً مع الضحايا أنفسهم - الأمهات والآباء والأشقاء - الذين فقدوا أفراداً من عائلاتهم، العزم الذي أشرتُ إليه فحسب، بل وجه إلي أيضاً طلب استخدام هذا الميكروفون وهذه المنصة التي أتشرف بالتكلم منها لأخاطب المجلس. لقد طلبوا أن أتحدث باسمهم، وليس باسمي، لأبلغ المجلس رسالتهم الواضحة التي يعربون فيها عن رضاهم عن أوامر إلقاء القبض، ولكن ما يريدونه وما يرجونه وما يطالبون به هو أن يقدم المجلس المساعدة في إلقاء القبض على هؤلاء الأفراد وأن يكفل عقد محاكمات يمكنهم المشاركة فيها - محاكمات يمكنهم من خلالها تقديم الأدلة والتحدث عن الانتهاكات التي تعرضوا لها وعن أفراد أسرهم الذين دفنهم أو أفراد أسرهم الذين يبحثون

نهاية عام 2025. وهذا هدف طموح ولكنه قابل للتحقيق. ولن يحدث ذلك في غياب ليبيا. ويتوقف الأمر بشكل مطلق على شراكتنا المستمرة والمتعمقة مع السلطات الليبية. ولا يمكننا تحقيق ذلك مطلقاً بمعزل عن الآخرين، ولكن يمكن تحقيقه من خلال العمل مع شركائنا في ليبيا والمجتمع المدني والدول الثالثة.

وقد عززت اجتماعاتي على مدار اليومين الماضيين اقتناعي بأن هناك فرصة سانحة تتطلب وجود الخيال والثقة إذا ما أردنا إعادة صياغة الأمر وإعادة بنائه لنتمكن من المضي قدماً في تلك الإمكانية وتحقيقها. وأعتقد، على وجه الخصوص، أن التعاون الممتاز والاجتماع الممتاز الذي عقدته مع النائب العام الليبي أمس كان مشجعاً حقاً. وفي الواقع، أعتقد أننا اتخذنا بعض الخطوات في مناقشاتنا لتناول مسألة تعقب الأفراد وكيف يمكننا بناء شراكات وإدراك أنه يمكن ويجب عقد محاكمات في لاهاي ومحاكمات في ليبيا أيضاً وافتتاحي على حضور المحامين والمحققين الليبيين معنا في أي محاكمات في لاهاي، فضلاً عن استعداد مكتبي لدعم العمليات المحلية الليبية حيثما يُعتقد أن ذلك مفيد وحيثما يمكن أن يضيف قيمة. وبالفعل، هناك العديد من المبادرات المثيرة للاهتمام التي تتفادها ليبيا نفسها، بما في ذلك، وكما ذكر النائب العام، وجود نية لافتتاح مركز لإنفاذ القانون والتدريب في المجال السيبراني في آذار/مارس 2025. كما أجرينا مناقشات حول كيفية المساعدة في دعم تلك المبادرة وهذا المركز، الأمر الذي قد يكون له آثار واسعة النطاق فيما يتعلق بإنفاذ القانون هنا في ليبيا.

واستناداً إلى تلك المناقشات، يسعدني أن أؤكد ما أعلنه النائب العام نفسه أمس، وهو إعلانه عن خطط لإنشاء آلية جديدة لدعم تنسيق أعمال مكتبي ومكتبه في مجالات التحقيقات والملاحظات القضائية والتكامل. ومن المهم للغاية، وهو أمر يستحق عليه النائب العام عظيم الثناء، أنه اقترح أن تضم الآلية هيئات وطنية أخرى وسلطات أخرى ذات صلة بمكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا بالإضافة إلى مكتب النائب العام ومكتبي. وبالتالي، فإن الآلية الجديدة التي أعلن عنها مساء أمس هي آلية آمل أن تتطوي على بعض الإمكانيات التي يمكننا مناقشتها والعمل من خلالها والتحدث عنها في تقريرنا القادم.

عنهم والذين لا يزالون مفقودين والذين لم يتم التعرف على جثثهم أو تحديد أماكنها.

ومن خلال أنشطة التتبع التي يقوم بها مكتبي واتصاله بمكتب النائب العام، حددنا عدداً من هؤلاء الأفراد الذين صدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم. ونعلم أين هم. وما نحتاج إليه، وفقاً لما طلبه الضحايا، هو مساعدة المجلس لضمان تنفيذ الأوامر القضائية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وتلك الصادرة عن الدائرة التمهيدية في المحكمة وإلقاء القبض على أولئك الأفراد وإحضارهم للمثول أمام محاكمات عادلة ومستقلة ونزيهة. وأنا على استعداد للعمل مع الجميع - حكومة ليبيا والشعب والمجتمعات المحلية والسلطات في شمال وجنوب وشرق وغرب ليبيا، وبالتأكيد، مع أعضاء المجلس ومع الأطراف من الدول ومن غير الدول على حد سواء - لضمان تحقيق توقعات هؤلاء الضحايا. وأعتقد أن هناك بصيص أمل لأهالي ترهونة في لجة الظلام. ومن خلال الزيارة التي قمت به خلال اليومين الماضيين، أعتقد أننا شهدنا أيضاً نقلة نوعية جديدة في طابع التقدم الممكن تحقيقه. والتقدم المحرز ملحوظ ويمكن تحديده.

ومن خلال مسارات التحقيق الرئيسية المتعلقة بهذه الحالة، فإننا نتحرك أيضاً بسرعة فيما يتعلق بالتحقيقات في جرائم مرافق الاحتجاز والجرائم ذات الصلة بالفترة 2014-2020. ويمكنني أن أؤكد للمجلس وأنبهه إلى أننا نتوقع ورود المزيد من الطلبات في الفترة التي سيشملها التقرير المقبل لإصدار أوامر بإلقاء القبض على أفراد آخرين فيما يتصل بتلك التحقيقات. وقد تكون بعض الطلبات سرية أو في صورة طلب من جانب واحد إذا كانت هناك فرص لإلقاء القبض على أولئك الأفراد. ولكننا مستمرّون أيضاً في العمل مع السلطات الوطنية الأخرى، بما في ذلك فريق التحقيق المشترك المشار إليه في التقرير، لضمان دعم جهود المساءلة المحلية على قدم المساواة، بما في ذلك ما يتعلق بالمهاجرين في ليبيا. وأستطيع أن أؤكد أننا لا نزال على المسار الصحيح في تنفيذ خريطة الطريق التي أوضحناها في إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9624) والتي تهدف إلى الانتهاء من مرحلة التحقيق ضمن إجراءات التحقيقات التي يجريها مكتبي بحلول

لمناقشة عملهم وتوقعاتهم وكفالة ألا يكونوا مجرد توابع. فهم في صميم مناقشاتنا، ونحاول ضمان أننا نتواصل معهم على نحو وثيق. وتحقق ذلك في حد ذاته بفضل قيادة الفريق من خلال عمليات جديدة. فقد وضع الفريق في حالة ليبيا آلية جديدة للتواصل مع منظمات المجتمع المدني كل ثلاثة أشهر. وكان آخر هذه الاتصالات في أيلول/سبتمبر، عندما التقى رئيس الفريق، وهو الآن خارج نطاق الكاميرا، وأعضاء الفريق بقيادة نائبة المدعي العام نزهة شميم خان مع منظمات المجتمع المدني. ومن المقرر عقد اجتماع آخر في كانون الثاني/يناير 2025، سيكون مناقشة صريحة جدا للأهداف، حيث سنتحدث عما نقوم به وكيف يمكننا العمل معا. وإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالمجتمع المدني، يسرني أن أشير إلى أن الإعلان الوارد في ورقة السياسات، التي نشرناها في نيسان/أبريل بشأن التكامل والتعاون والتي تتضمن تفاصيل منبر جديد للحوار المنظم، تم تنفيذه بالفعل. والواقع أن الجلسة الافتتاحية للحوار المنظم بين مكتب المدعي العام والمجتمع المدني قد عُقدت الأسبوع الماضي تحديدا في لاهاي.

وقد استقبلت بعض منظمات المجتمع المدني والشركاء خريطة الطريق التي فصلناها في التقرير بتخوف وقدر من القلق. ويتعلق هذا القلق بتوقعات العدالة. والذي أحاول إيصاله، والذي يحاول الفريق التعبير عنه، والذي سنستمر في محاولة شرحه هو أننا لا نبحث عن طريقة للتخلي عن مسؤوليتنا. ولا نبحث في التقارير أو الإحاطات عن طريقة لإغلاق ملف بأي ثمن. بل نعمل في الواقع على تسريع وتيرة العمل بأهداف واضحة وغايات واضحة. والتسارع الذي شرحناه بالتفصيل والذي نوضحه أيضا لشركائنا الليبيين يدفعنا أكثر إلى سباق سريع. وإذا تمكنا من تحقيق هذه الأهداف بالشراكة مع السلطات في ليبيا ومنظمات المجتمع المدني، فإن ذلك سيتيح لنا ببساطة اختتام مرحلة التحقيقات، مما يؤدي إلى التركيز من جديد على الاعتقالات والمحاكمات التي يجب أن تبدأ لتبرير قرار مجلس الأمن بإحالة الحالة في ليبيا إلينا. وبالتالي، فإن عملية هذه المحاكمات وإجراءات المحكمة ربما كانت تنطوي على مزايا عديدة لليبيا والمجتمع المدني والضحايا، والسعي إلى زيادة المساءلة وتقليل الإفلات من العقاب، والتركيز على

وأرحب أيما ترحيب بمبادرة معالي النائب العام في ليبيا. وفي الواقع، قبل ساعة ونصف الساعة أو نحو ذلك، عاد أعضاء فريقنا بعد إجراء محادثات مع مسؤولي مكتب النائب العام على سبيل المتابعة لجانب من المناقشات الجيدة جدا التي أجريناها أمس. وبالمثل، فإن فريقنا مستمر في التواصل مع السلطات في شرق ليبيا وأود أن أؤكد استعدادي لضمان قيامي بزيارة شرق ليبيا مرة أخرى في زيارتي القادمة إلى البلد.

وقد عقدنا أمس اجتماعات ممتازة، كما أشرت، مع الرئيس وللمرة الأولى مع رئيس وزراء ليبيا. وكانت الاجتماعات إيجابية للغاية. وكان هناك استعداد حقيقي للعمل باتخاذ وضع جديد واتباع طريقة جديدة للمضي قدما في شراكات دينامية جديدة. ويستحق الرئيس أيضاً الثناء الكبير لتعيينه سفيراً جديداً لليبيا لدى مملكة هولندا. ويساعد السفير بشكل كبير أيضاً في إصدار تأشيرات دخول متعدد لأعضاء فريقنا ويتجاوب بشكل أكبر في تيسير طلبات المساعدة والتعاون التي يقدمونها. وأعتقد أنه يكمن في صميم تلك المناقشات إدراك أن المحاكمات في لاهاي نتاج للشراكة. ويجب أن يُنظر إليها على أنها مسعى مشترك يُظهر الجهود الحقيقية التي تبذلها ليبيا للعمل من أجل شعبها واستعدادها لأن تتقبل بسرور العمل الذي يقوم به مكنتي وأعضاء مكنتي واستعداد مكنتي للعمل مع شعب ليبيا وخدمته والعمل مع السلطات، فضلاً عن فكرة أن هذه ليست خيارات ما بين بديلين - بل يمكن ويجب أن يُنظر إليها على أنها نجاح جماعي يُظهر شجاعة ليبيا وصمود الليبيين والتزامهم الثابت بغدٍ أكثر إشراقاً.

وإذا زاد ترسخ ذلك في المناقشات، أعتقد أنه سيكون إيجابيا جدا من جميع النواحي. وإضافة إلى اللقاءات المثمرة مع كبار مسؤولي الدولة واللقاءات التي سبق أن أشرت إليها مع أسر ضحايا ترهونة، كان الفريق رائعا حقا في زيادة التواصل مع منظمات المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، التقى الفريق مع أكثر من 70 من منظمات المجتمع المدني الليبية والمدافعين عن حقوق الإنسان

للسلام والمصالحة، ويمكن أن يكون لذلك أيضا، إن شاء الله، فائدة في تبرير ما قرره المجلس قبل 13 عاما من استخدام الفصل السابع من الميثاق لإحالة الحالة في ليبيا إلى مكنتي. وأشكر أعضاء مجلس الأمن جزيل الشكر على إتاحة الفرصة لي لأقدم لهم إحاطة مرة أخرى. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المدعي العام خان على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطته وعلى عرض تقريره الثامن والعشرين عن الحالة في ليبيا.

نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ الاستراتيجية المجددة وخريطة الطريق التي تهدف إلى استكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية العام المقبل.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، إن تقدم التحقيقات والإجراءات القضائية أمر أساسي لإظهار أن العدالة تسير على الطريق الصحيح. وتتابع سويسرا عن كثب عمل مكتب المدعي العام لاختتام مرحلة التحقيق بنجاح، تمشيا مع الأهداف المحددة بالتشاور مع جميع الجهات المعنية. إن فض أختام ستة أوامر بإلقاء القبض تتعلق بالجرائم المرتكبة في ترهونة والتقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية الأخرى يبين ذلك بوضوح.

ثانيا، لا بد من التعاون إذا أريد للمحكمة الوفاء بولايتها. ونلاحظ بارتياح التحسن في تبادل الآراء مع السلطات الليبية، الذي يتجلى في زيارة المدعي العام الحالية إلى ليبيا ومختلف اللقاءات الرفيعة المستوى. ويجب أيضا أن يستمر بناء القدرات بعد فترة التحقيقات.

ثالثا، نؤكد على الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني في مكافحة الإفلات من العقاب. نحن ندعم زيادة تواصل المكتب مع منظمات المجتمع المدني وإنشاء آلية منظمة لإشراكها. غير أننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تقلص الحيز المدني في المجتمع الليبي،

فتح مراحل أخرى، فيما يؤمل أن تنتهي مرحلة التحقيق. وأعتقد أنه، عند توضيح ذلك، فإنه سيضمن العديد من الأفراد الذين لديهم مخاوف. والموقف هو كما يلي: قبل عامين ونصف، عرضت على أعضاء المجلس (انظر S/PV.9024) ما وصفته بأنه نهج متجدد في التعامل مع الحالة على أمل ألا تعتبر الإحالات إلى مجلس الأمن مسائل لا تنتهي، بل أن يُنظر إليها من خلال التحقيقات والمحاكمات والشراكات والتكامل على أنها تعني شيئا ما للأشخاص الذين كان ينظر إليهم على أنهم لا يحظون بالاهتمام، والذين يُنظر إلى حقوقهم على أنها مهمشة في مناطقهم أو أقاليمهم. قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9624)، قدمت خريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق.

وأعتقد أن الخطط، بشكل مجمل، تحقق نجاحا من خلال الأنشطة المشتركة. ويجب أن تكون آمال الضحايا وتوقعاتهم وعزيمتهم المتينة في مقدمة اهتماماتنا. ليس ذلك بالأمر البسيط. ولا بالأمر اليسير. ولا يمكن للمرء أن يتظاهر بعدم وجود تعقيدات. ويدرك أعضاء المجلس والليبيون أكثر مني بكثير الصعوبات السياسية والتحديات التقنية ومسائل الثقة التي تعصف بالعديد من طبقات المجتمع الليبي، وكذلك العلاقة مع المنظمات الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية. ولكنني أعتقد حقا أننا في مرحلة جديدة ترغب فيها السلطات في مد يدها والأخذ بيدنا وتطلب منا إجراء مناقشات جديدة تتيح إمكانية إيجاد حلول جديدة لمشكلة قائمة منذ 30 عاما على الأقل.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن حقيقة الأمر أنه، على الرغم مما ورد في التقرير الثامن والعشرين من طلبات جديدة أعلن عنها في ترهونة، فإن الليبيين يعلمون أن هناك أماكن كثيرة مثل ترهونة في شمال ليبيا وجنوبها وشرقها وغربها. وهناك الكثير من الأسر والأشخاص الذين تشتتوا وعانوا وبكوا وشعروا بأنهم لا يحظون بالاهتمام ويريدون العدالة. لكن إذا وقفنا معا، وإذا عملنا معا على نحو أفضل، وإذا تواصلنا بعضنا مع البعض بطريقة أفضل، وأجرينا محادثات تتسم بالصدق والاحترام والتواضع، فإنني أعتقد اعتقادا صادقا أنه يمكن إفراح مجال أكبر للعدالة والمساءلة قد يساعد في إفراح مجال أكبر

التقرير بأن الجرائم المتصلة بالحالة في عام 2011 ما زالت مستمرة. فيجب أن تتوقف تلك الجرائم.

وينبغي أن يكون لأنشطة المحكمة في ليبيا أثر ملموس على محاسبة الجناة ومنع المزيد من العنف. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتحقيقات الجارية التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في ترونة، بما في ذلك أوامر القبض التي كشف النقاب عنها مؤخراً بحق ستة مشتبه بهم. أما فيما يتعلق بإلقاء القبض على المهربين المزعومين المتورطين في الجرائم التي تؤثر على المهاجرين، فقد شهدنا تقدماً مشجعاً في التعاون الفعال مع السلطات الوطنية في بلدان ثالثة.

وترحب اليابان بخارطة الطريق التي وضعتها المحكمة لاستكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025. وتنفيذ أوامر القبض المعلقة للمحاكمة أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف وبيعث برسالة واضحة ضد الإفلات من العقاب. ويظل تعاون السلطات الليبية في تقديم المعلومات أمراً أساسياً لضمان إلقاء القبض على المتهمين. ويسعدنا أن نسمع عن التعاون الإيجابي الأخير من قبل السلطات الليبية المشار إليه في التقرير، وهو التزام بموجب القرار 1970 (2011).

كما نرحب بنهج المحكمة الذي يقضي بأن يسير المسار القضائي ومسار التكامل بالتوازي. وعلى المسار القضائي، من الواضح أن ضمان المساءلة للشعب الليبي في عملية الانتقال أمر بالغ الأهمية. وبالنسبة لمسار التكامل، لا تزال هناك بعض التحديات التي تتطلب المزيد من المساعدة، مثل بقاء بعض المجرمين خارج نطاق الملاحقة القضائية للسلطات الليبية المختصة واحتجاز المشتبه بهم في الجرائم الخطيرة لمحاكمتهم.

وتقدر اليابان انخراط المحكمة المستمر مع المجتمعات المحلية المتضررة، بما في ذلك من خلال المجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، ندعم جهود المحكمة الجنائية الدولية الرامية إلى إقامة وجود ميداني في طرابلس، مع إيلاء اهتمام خاص لأي تأثير على الميزانية، ونأمل أن يساعد هذا الوجود المعزز في تحسين قدرات السلطات الليبية وكذلك تعميق فهم الناس لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية التكاملية. فستساعد تلك المبادرة في تحقيق العدالة وردع المزيد من الجرائم الخطيرة.

ليس فقط بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني بل كذلك بالنسبة لملايين النساء والفتيات.

ولا يمكن للمحكمة أن تفي بولايتها ما لم تتمتع بدعم ثابت. ونؤكد دعمنا الثابت للمحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة. ونتعهد بمواصلة الوفاء بالتزاماتنا بالتعاون بموجب نظام روما الأساسي وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا. ونعيد تأكيد التزامنا بالتمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والحفاظ على نزاهته، لا نتينا عن ذلك التهديدات أو التدابير المتخذة ضد المحكمة والمتعاونين معها. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن ممارسة أي نوع من أنواع الضغط على المحكمة ومسؤوليها. ونذكر أن الاعتداء على إقامة العدل محظور بموجب نظام روما الأساسي.

وختاماً، نستذكر ما قالته ممثلة المجتمع المدني الليبي هالة بوقعيقص أمام المجلس قبل شهر:

”لا يمكن تحقيق السلام في ليبيا دون تحقيق العدالة، لا سيما للنساء اللاتي فقدن حياتهن دفاعاً عن حقوقهن.“
(S/PV.9743، ص 5)

وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور حاسم في تحقيق السلام الدائم والمصالحة في إطار تنفيذ ولايتها. إنها مسؤوليتنا المشتركة لضمان تحقيق العدالة الفعالة لجميع الضحايا.

السيد ميكاناغي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته من طرابلس بشأن التقرير الثامن والعشرين عن الحالة في ليبيا. وأرحب بحضور السفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم.

ظلت اليابان تعمل بشكل استباقي على الحالة في ليبيا بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وكذلك بصفتها جهة تنسيق مشاركة للمحكمة الجنائية الدولية في مجلس الأمن، إلى جانب سويسرا، على مدى العامين الماضيين. إننا نراقب الحالة في ليبيا عن كثب، لما لها من تداعيات كبيرة على السلام والأمن في المنطقة. وفي ذلك السياق، نشير بقلق إلى الاعتراف الوارد في

المفاوضات السياسية في أقرب وقت ممكن وإنشاء مؤسسة وطنية موحدة، مع احترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها وتجنب فرض حلول خارجية. وينبغي أن يساعد عمل المحكمة الجنائية الدولية ذو الصلة الأطراف الليبية على تعزيز وحدتها وتضامنها وتجنب تضخيم خلافاتها واختلافاتها.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن تكون الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على ليبيا غير محددة المدة. وعلى المدى الطويل، من الضروري دعم ليبيا في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة القضائية من تلقاء نفسها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً بالصعوبات العملية التي تواجهها ليبيا في الوقت الراهن، وأن يقدم المزيد من المساعدة البناءة لليبية في تعزيز بناء قدراتها القضائية وسلطتها القضائية.

وأود أن أؤكد مجدداً أن موقف الصين من المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. فالصين تدعم صون السلم والأمن الدوليين من خلال معاقبة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية. وتأمل الصين أن تلتزم المحكمة الجنائية الدولية بمعايير غير ميسرة وموحدة وأن تطبق القانون الدولي على قدم المساواة وأن تضطلع بدور بناء في معالجة المسائل الأخرى الساخنة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تحفظاتي بشأن الإحاطة التي قدمها ما يسمى بالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. فنحن لا نرى أي فائدة لمجلس الأمن في الاستماع إلى السيد خان. ولا نعتبره مدعياً عاماً مستقلاً. وتقريره خالية من المضمون ومصممة لحجب الحالة الحقيقية في الميدان. ويجري التحقيق معه حالياً في مزاعم تحرش جنسي ضد زميلة شابة. وفي هذه الظروف ينبغي للسيد خان، بصفته موظفاً مدنياً دولياً، تعليق تنفيذ مهامه. ولكنه لم يفعل ذلك. وهو يعتقد أن له الحق في تقديم إحاطة للمجلس، الأمر الذي يعبر بوضوح عما يجري في هذه المحكمة الزائفة.

ونود أن نذكر بأن السيد خان كان يترأس حتى وقت قريب هيئة دولية أخرى هي فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة

وقبل الختام، تعيد اليابان التأكيد على أهمية العدالة في ظل سيادة القانون. ويجب أن تخدم أنشطة المحكمة في ليبيا لمكافحة الإفلات من العقاب، ليس فقط ضحايا الجرائم السابقة بل أيضاً، الأجيال القادمة، وذلك من خلال المساعدة في ضمان العدالة للجميع وردع ارتكاب المزيد من الجرائم الخطيرة. ونأمل بشدة أن تعزز تلك الأنشطة كذلك احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية على المدى الطويل. وتقف اليابان دائماً على أهبة الاستعداد لدعم المحكمة الجنائية الدولية في أداء دورها الحاسم.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد استمعت بعناية إلى إحاطة المدعي العام كريم خان، وأرحب بالممثل الدائم لليبية في جلسة اليوم.

تتابع الصين عن كثب التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بليبيا. وترحب الصين بالتعاون الجيد المستمر بين السلطات الليبية ومكتب المدعي العام، كما ورد في تقرير المدعي العام. وتأمل الصين أن تتبع المحكمة الجنائية الدولية بدقة مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، وأن تحترم سيادة ليبيا القضائية احتراماً كاملاً وأن تراعي الشواغل المشروعة لليبية وتحافظ على التواصل والتعاون الوثيق مع السلطات الليبية.

ويكمن السر في قدرة المحكمة الجنائية الدولية على كسب ثقة الدول المعنية وثقة المجتمع الدولي في قدرتها على تحقيق العدالة القضائية. ونأمل أن يحافظ مكتب المدعي العام على استقلاليته وحياديته وموضوعيته وأن يضمن أن يكون التحقيق فيما يتعلق بليبيا بعيداً عن التدخلات السياسية وأن يحافظ على سلطة العدالة ونزاهتها. لا تزال المسألة الليبية مستمرة منذ أكثر من 13 عاماً حتى الآن. ولا تزال العملية السياسية في ليبيا في مأزق عميق، ولا تزال الحالة الأمنية هشة. ولا يمكن ضمان العدالة وسيادة القانون إلا من خلال مساعدة ليبيا على تحقيق السلام والاستقرار في أقرب وقت ممكن.

وينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بمبدأ القيادة الليبية والملكية الليبية، ودعم الأطراف الليبية في تعزيز الحوار والتشاور واستئناف

المسلح الذي بدأ في ليبيا عام 2011. وبالفعل، فإن الأساس المنطقي الذي استند إليه المدعي العام والقضاة الذين وافقوا على طلبه معيب للغاية. فهو يسمح باستمرار تقويض التحقيق في الأحداث في نطاق القضية المشار إليها في القرار 1970 (2011).

فعلى سبيل المثال، لم تفعل المحكمة شيئاً للعثور على المسؤولين عن قتل السيد معمر القذافي بوحشية بمساعدة قوات حلف شمال الأطلسي أو لمعاقبة الجنود الغربيين الذين أدت أفعالهم إلى مقتل العديد من المدنيين. وفي الوقت نفسه، ولسبب ما، تعتبر المحكمة نفسها مخوّلة بالتعامل مع أي أحداث أخرى في ليبيا، حتى لو وقعت بعد 10 سنوات. وبالمناسبة، فقد أشار القرار إلى الاشتباه في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، في حين أن مذكرات التوقيف الجديدة تحمل اتهامات بارتكاب جرائم حرب، وهو ما لم يشر إليه القرار. غير أن هذه المحكمة الزائفة لا تتجاهل وثائق مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً قواعد القانون الدولي، بما فيها تلك التي تشكل أساس تعددية الأطراف، والتي تقوم عليها الأمم المتحدة وتشكل جزءاً من ميثاق الأمم المتحدة. لم يمنح أحد مثل هذه الصلاحيات لتلك المؤسسة على الإطلاق. وليس للمحكمة الجنائية الدولية، الغارقة في التسييس وازدواجية المعايير والفساد، أي تأثير على مكافحة الإفلات من العقاب. ويتضح ذلك لعدد متزايد من الدول، حسبما يتجلى في التصويت الأخير في الجمعية العامة على التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية. حتى أن الأطراف الموقعة على نظام روما لم تكن كلها مستعدة لدعم التعاون مع هذا الكيان القانوني الزائف. لذلك لا يمكن الحديث عن العالمية. فالمحكمة الجنائية الدولية هي ببساطة هيئة منشأة بموجب معاهدة ذات عدد محدود من الأطراف ومنفصلة تماماً عن الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية لم تساعد في حل النزاع الليبي الداخلي. بل على العكس من ذلك، فإن إصرارها على الدفع بمآرب سياسية تتعلق بالحالة الليبية وحالات أخرى يشكل عقبة أمام تحقيق مصالحة دائمة على أساس توافق وطني بين جميع القوى السياسية. وفي هذا الصدد وفي ضوء تجاهل المحكمة الجنائية الدولية غير المقبول لقرارات المجلس، نعتقد أن من الصواب سحب حالتنا ليبيا ودارفور من المحكمة. وينبغي أن يُعهد بمكافحة الإفلات من العقاب

عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد اختتمت تلك المجموعة أنشطتها بطريقة مخزية بعدما أنفقت مبلغاً كبيراً من أموال الأمم المتحدة وفشلت في تقديم المساعدة للعراق التي تتطلبها ولايتها. غير أن السيد خان كان يأتي إلى نيويورك بانتظام ويمثل أمام المجلس ليقدم تقارير عما يُفترض أنه أنجز. ونرى الآن في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وضعاً مشابهاً فيما يتعلق بليبيا. فمن المفترض أن ننظر اليوم في تقرير فارغ آخر - التقرير الثامن والعشرون - الذي لا يزال يفشل في الإجابة على الأسئلة الرئيسية، أي ما هي الإجراءات المتخذة لتنفيذ تعليمات المجلس الواردة في القرار 1970 (2011)، ولماذا لم تُنفذ، ومن يتحمل المسؤولية عن ذلك. بدلاً من ذلك، يُبلغ المدعي العام عن النجاح في تنفيذ خريطة طريق لم يطلب منه المجلس وضعها أو اتباعها.

وبطريقة مميزة، لا يفشل السيد خان في اتباع تعليمات المجلس فحسب، بل يعمل أيضاً بصورة تخالفها. فعلى سبيل المثال، علمنا من التقرير أن المحكمة الجنائية الدولية تحقق في الأحداث الجارية في ليبيا. وتؤكد مذكرات الاعتقال التي صدرت مؤخراً بحق ستة أفراد أن المحكمة الجنائية الدولية شرعت في تنفيذ خططها الخاصة بها في غياب أي قرار من المجلس. ونذكر بأن ليبيا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي. ولم يُجل مجلس الأمن أي أحداث أو حالات جديدة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولا أساس لمحاولات تلك المحكمة الزائفة لتوسيع نطاق اختصاصها. وترقى تلك المحاولات إلى مستوى التعسف الصريح. ومع ذلك، فقد جرت العادة منذ فترة طويلة على أن تضحي المحكمة الجنائية الدولية بالاعتبارات القانونية، وحتى المنطقية، من أجل المصلحة السياسية.

ولكن حتى في المحكمة الجنائية الدولية، هناك من يدرك أنه لا يمكن تجاهل قرارات مجلس الأمن. ومن ثم فقد أشارت القاضية سوكورو فلوريس ليبرا، في رأيها المخالف، إلى تفسير زملائها الفضفاض للغاية للولاية الممنوحة للمحكمة الجنائية الدولية على أساس القرار 1970 (2011). وأعربت على نحو صائب عن معارضتها أن أحداث ترهونة التي وقعت في عامي 2019 و 2020 تشكل جزءاً من النزاع

العام اليوم من ليبيا هي المرة الثانية التي يتلقى فيها المجلس إحاطة من طرابلس، وتشكل خطوة كبيرة في العلاقات الدبلوماسية والفعالية العملية. بالإضافة إلى ذلك، نشير مع الامتنان إلى الدعم الحيوي الذي قدمته سفارة ليبيا لدى هولندا، لا سيما في تسهيل منح التأشيرات ولوجستيات السفر لأفرقة التحقيق.

ثالثاً، نرحب بتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وهو ما يُعدّ عنصراً أساسياً في جهودنا الجماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب المدعي العام مع أكثر من 70 منظمة من منظمات المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان، مما أدى إلى إنشاء آلية للتعاون المنهجي فيما يتعلق بالمسائل الليبية. ونحن نعتقد أن هذه المشاركة الاستراتيجية عززت قدرة مكتب المدعي العام على توفير الدعم النفسي والاجتماعي الذي تمس حاجة الضحايا والشهود إليه، مما يضمن ليس سماع أصواتهم فحسب، بل أيضاً تلبية احتياجاتهم.

رابعاً، نشي على التزام مكتب المدعي العام باتباع نهج يركز على الضحايا، لا سيما من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وندعم بقوة العمل الجاري الذي يقوم به مكتب المدعي العام لحماية الشهود وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى دعم الضحايا. نشجع المجتمع الدولي على زيادة الموارد المخصصة للبرامج التي تركز على الضحايا لتقديم العزاء والدعم للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

نحن ندرك التحديات التي تواجهها المحكمة في ليبيا، بما في ذلك المشهد السياسي المعقد. ونظل ملتزمين برؤية مفادها أن حلاً مستداماً للأزمة في ليبيا سيتطلب في نهاية المطاف حلاً سياسياً. نحث كافة الأطراف الليبية على المشاركة في حوار بنية حسنة والعمل نحو رؤية موحدة للسلام. إن المساءلة عن الجرائم الجسيمة عنصر حيوي في الرحلة صوب سلام دائم، حيث أن العدالة لا تشكل رادعاً فحسب، بل أساساً للمصالحة. لذلك ندعو المجلس وجميع الدول المعنية إلى دعم عملية الانتقال السياسي في ليبيا والجهود المبذولة لبناء مؤسسات ترسخ العدالة واحترام حقوق الإنسان.

إلى أولئك القادرين على القيام بهذه المهمة، أي السلطات القضائية الوطنية، وهي في هذه الحالة السلطات القضائية الليبية.

السيد جورج (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى عرضه التقرير الثامن والعشرين للمدعي العام عن الحالة في ليبيا، على النحو المطلوب في القرار 1970 (2011). وتنشئ سيراليون على المدعي العام ومكتبه على الالتزام بالشفافية والمساءلة وعلى الجهود الدؤوبة والمتسقة التي بذلها على مدى الأشهر الستة الماضية.

وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

وتؤكد سيراليون من جديد على إعطائها الأولوية للمساءلة كوسيلة لتعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. وفيما يتعلق بالتقرير الثامن والعشرين للمدعي العام، نود أن نشدد على النقاط الخمس التالية.

أولاً، ننوه مع بالغ التقدير بالتقدم الكبير المحرز في إطار الاستراتيجية المحددة، بما في ذلك التركيز الحالي على خريطة الطريق نحو استكمال أنشطة التحقيق لمعالجة الحالة في ليبيا. يشمل هذا التقدم المحرز إنجازات بارزة مثل إصدار ست مذكرات اعتقال تتعلق بالجرائم التي وقعت في ترهونة. هذه الخطوات حاسمة لتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في استكمال أنشطة التحقيق بحلول نهاية عام 2025. ونعتقد أن هذا الهدف قابل للتحقيق ونحن واثقون بأننا نحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيقه. كما أن الالتزام بتسريع وتيرة التقدم عبر مختلف مسارات التحقيق الرئيسية وتعزيز المشاركة مع الشركاء من المجتمع المدني يؤكدان التزام المحكمة ومكتب المدعي العام بالعدالة والمساءلة - وهو نهج ندعمه.

ثانياً، نشيد بتحسين التعاون بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية، ويتجلى ذلك في الاجتماع المثمر الذي عُقد مؤخراً بين المدعي العام وسعادة السيد محمد يونس المنفي. والإحاطة التي قدمها المدعي

السيد بواناهاغي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كريم أحمد خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على عرضه التقرير الثامن والعشرين عن الحالة في ليبيا. ونرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا هذه الجلسة.

وكما ذكرنا من قبل، فإن ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي أمر ضروري لصون السلم والأمن الدوليين. يجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، التي وقعت في ليبيا. إن ضحايا الجرائم المروعة التي ارتكبت في ليبيا منذ عام 2011 يستحقون العدالة.

وقد أخطنا علما بالتقرير الثامن والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ القرار 1970 (2011)، الذي أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. في هذا السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام فيما يتعلق بمختلف مسارات التحقيق المحددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك النتائج المبينة في التقرير قيد النظر.

كما أننا نعتبر أن التخطيط لإنشاء مكتب المدعي العام في طرابلس خطوة هامة في تسريع تنفيذ خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق في ليبيا. ويكتسي هذا التطور أهمية خاصة نظرا إلى الوضع المعقد والمتغير في البلد. إن الانتقال من مرحلة التحقيق إلى المرحلة القضائية، المنصوص عليها في خارطة الطريق، خطوة مهمة نحو اختتام دورة المساءلة. وذلك يمثل شعلة أمل للساعين إلى تحقيق العدالة. وفي هذا الصدد، نرحب بمواصلة تنفيذ الاستراتيجية المحددة لمكتب المدعي العام، الهادفة إلى تحقيق خارطة الطريق لإتمام مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025. نأمل أن تؤدي هذه التطورات الجديدة المبينة إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بعملية المساءلة في ليبيا.

لقد مر 13 عاما منذ أن قرر مجلس الأمن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. يجب استكمال دورة العدالة؛ لا بد من تحقيق مسعى الضحايا والناجين الطويل من أجل العدالة.

وبالمثل، نقر بالضرورة الحتمية لحصول مكتب المدعي العام على ما يكفي من الموارد والموظفين لمواصلة عمله المهم. وفي هذا الصدد، نرحب بطلب المكتب الحصول على موارد إضافية من جمعية الدول الأطراف للتعامل مع الكثافة غير المسبوقة لأنشطته التحقيقية. وقد أثبت انتداب الخبراء الوطنيين فائدة كبيرة، ونرحب بالمزيد من المساهمات بالخبرات لتعزيز جهود المكتب في ليبيا. ومن جانبنا، سنواصل دعم تلك المساعي بالتزامنا الراسخ بالعدالة وسيادة القانون.

وأخيراً، نؤكد على أهمية حماية المحكمة وموظفيها وجميع الأفراد المتعاونين معها من أي شكل من أشكال التهديد أو التهريب. وندين أي عمل من أعمال المضايقة أو العداء الموجه نحو المحكمة ونؤكد على الحاجة إلى التعاون الدولي لحماية نزاهة المحكمة واستقلاليتها وولايتها. إن أي هجوم على المحكمة أو مسؤوليها يمثل هجوماً على سيادة القانون والالتزام الجماعي بالعدالة الدولية. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا الثابت بالحفاظ على المبادئ المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها وضمان أن تظل نزاهة المحكمة راسخة، رغم تزايد تهديدات بفرض جزاءات أحادية أو اتخاذ إجراءات ضدها أو ضد مؤيديها.

نعتقد أن الدول يجب أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق العدالة والمساءلة لشعوبها. وفي حال افتقارها إلى القدرات أو الموارد، نشجعها على التعاون مع الشركاء الدوليين في هذا المسعى. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للشعب الليبي في سعيه لتحقيق المساءلة والعدالة ضمن الإطار الأوسع نطاقا لعملية السلام.

كما نؤكد من جديد على تطبيق مبدأ التكامل، مؤكداً على دوره الأساسي في مكافحة الجرائم البشعة وتعزيز المشاركة الثنائية بين المحكمة والسلطات الليبية والدول المجاورة ومجموعات المجتمع المدني في ليبيا.

وفي الختام، تؤكد سيراليون من جديد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن نؤكد لشعب ليبيا دعمنا ونجدد التزامنا بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها. وإدراكاً منا لأهمية التكاتف من أجل تحقيق العدالة، فإننا ملتزمون تماماً بمواصلة القيام بدور نشط في هذا المسعى المشترك.

مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، فإنها تضطلع بدور أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل فرنسا دعم العمل الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره أولوية من أولويات عملنا الدبلوماسي. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل للمحكمة وموظفيها الذين يجب أن يتمكنوا من ممارسة صلاحياتهم دون ضغوط أو إعاقة أو عرقلة.

بدأت استراتيجية المكتب الجديدة بشأن الحالة في ليبيا التي قُدمت في نيسان/أبريل 2022 توتّي ثمارها. وقد سرّعت هذه الاستراتيجية من وتيرة التقدم في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة ومكّنت من إحراز تقدم. ومما يدل على ذلك المهام البالغ عددها 18 التي نُفذت في سبعة بلدان وعناصر الإثبات التي جُمعت وعددها 200. 1 ويرحب وفد بلدي بفض أختام ستة أوامر بإلقاء القبض متعلقة بالجرائم المرتكبة في ترهونة، مما يسلط الضوء على العمل المُنجَز. وتحيط فرنسا علماً بالخطوات التالية التي يتوخى المكتب اتخاذها فيما يتعلق بالطلبات الجديدة لإصدار أوامر إلقاء القبض والانتقال إلى المرحلة القضائية قبل نهاية عام 2025 في نهاية مرحلة التحقيق.

وترحب فرنسا بالجهود المبذولة نيابة عن الضحايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لضمان استشارتهم وإدماجهم في استراتيجية التحقيق التي يتبناها المكتب. ولا يمكن الوفاء بولاية المحكمة إلا إذا تضمنت دعم الضحايا من خلال المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية. ومن المهم أن يستمر دعم الضحايا بعد الانتهاء من مرحلة التحقيق في عام 2025. ويلاحظ وفد بلدي زيادة التعاون مع منظمات المجتمع المدني حيث التقى المكتب بممثلين لأكثر من 70 منظمة منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومن المهم مواصلة التعاون وتعزيزه مع السلطات الليبية، مع احترام مبدأ التكامل. وتمشياً مع طلب فرنسا المقدم في شهر أيار/مايو، فإنها تحيط علماً بالتقارير التي تشير إلى بعض التحسن، ولا سيما فيما يتعلق بمنح أعضاء مكتب المدعي العام تأشيرات للدخول عدة مرات. ونشجع السلطات الليبية على مواصلة تعاونها مع المكتب بشأن الحصول على المعلومات استعداداً للمرحلة القضائية والتعاون مع السلطات الفنية المختصة والتجاوب مع طلبات المساعدة التي يقدمها

غير أننا ندرك أن العدالة وحدها لا يمكن أن تحل الوضع المعقد طويل الأمد في ليبيا. من الضروري إيجاد حل سياسي للتغلب على الجمود الذي طال أمده. إن التوصل إلى اتفاق شامل بشأن التشريعات المتعلقة بالانتخابات بين الحكومة الليبية المنقسمة مسألة ملحة. يجب إجراء انتخابات وطنية لتمهيد الطريق نحو تحقيق الاستقرار والازدهار في البلد.

إن مشاركة مكتب المدعي العام مع السلطات الليبية، كما ورد في التقرير، بما في ذلك الاجتماعات رفيعة المستوى التي أشار إليها المدعي العام للتو في إحاطته، تمثل خطوة إيجابية في السعي نحو الحقيقة والعدالة والتعويض. وعلى وجه الخصوص، فإن التخطيط للمساعدة التقنية وبناء القدرات لقطاعي إنفاذ القانون والقضاء في ليبيا، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الشهود، أمر يستحق الإشادة.

وفي السياق ذاته، نتطلع بتفاؤل إلى قيام السلطات الليبية بإصدار تأشيرات تسمح بالدخول أكثر من مرة لأعضاء فريق مكتب المدعي العام، نظراً لأهميتها في إنفاذ ولاية المدعي العام، عملاً بالقرار 1970 (2011). ولذلك، فإننا نشجع مكتب المدعي العام والسلطات الليبية على مواصلة العمل في شراكة، بما يتماشى مع مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. ونحن نؤمن بقوة في أن تقديم مرتكبي الجرائم البشعة إلى العدالة سيسهم في استعادة السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا.

وفي الختام، وبما أن هذا هو بياننا الأخير بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، أود أن أعثّم هذه المناسبة لأؤكد من جديد دعم موزامبيق الثابت لجهود المدعي العام وفريقه في سعيهم لتحقيق العدالة في ليبيا. إن التزامنا ينبع من إيماننا بأن العدالة أمر أساسي لتحقيق سلام دائم وأمن وازدهار في المنطقة.

السيد فورنيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المدعي العام كريم خان على تقديم تقريره الثامن والعشرين إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار 1970 (2011).

إن المحكمة الجنائية الدولية هي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة ذات الاختصاص العالمي. وإذ أُوكلت إليها مهمة محاكمة

الأوامر، التي فُضت أختامها في 4 تشرين الأول/أكتوبر، إلى معلومات موثوقة وتمثل خطوة حاسمة في الاستجابة لمطالبات الضحايا بتحقيق العدالة. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها المحكمة لدعم الضحايا خلال تلك العملية والتي أظهرت إمكانية تحقيق العدالة التصالحية. ويجب أن ينصب التركيز الآن على ضمان أن تؤدي تلك الأوامر إلى عمليات الاعتقال. لذلك، ندعو السلطات الليبية والبلدان الأخرى المعنية إلى التعاون الفعال لضمان تسليم المشتبه بهم.

ثانيا، نرحب بالتقدم المحرز في التعاون مع السلطات الليبية، بما في ذلك إصدار تأشيرات للمحققين للدخول عدة مرات. وأدت الاجتماعات التي عُقدت بوجه خاص بين المدعي العام ومسؤولين ليبيين رفيعي المستوى والاجتماعات اللاحقة بين أبرز المسؤولين دورا كبيرا في تعزيز هذا التعاون. وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية الأخيرة، نشجع ليبيا على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1970 (2011) بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من خلال تحسين توقيت تقديم المعلومات.

وعلاوة على ذلك، نؤكد أن التعاون الفعال مع المحكمة الجنائية الدولية أمر بالغ الأهمية لتعزيز القدرات القضائية الليبية وسيكون أساسا للإجراءات المتخذة مستقبلا. وستساعد التكنولوجيا في مجال الأدلة الجنائية وتتبع الهاربين وأساليب التحقيق المعقدة المكتسبة من خلال هذا التعاون في ضمان المساءلة تحت الولاية القضائية الليبية حتى بعد الانتهاء من وضع خريطة الطريق. وسيكون إنشاء مكتب اتصال في طرابلس وسيلة مهمة لتمكين التعاون الوثيق والفعال مع المحكمة.

ثالثا، نقر بالدور الحاسم للمجتمع المدني في سد الفجوة بين الضحايا والمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن مساهمته في جمع الأدلة. ونشيد بتواصل المحكمة مع أكثر من 70 منظمة من منظمات المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن يساورنا القلق إزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني، وخاصة تلك القيود التي تحد من تعاونه مع المنظمات الدولية، بما في ذلك المحكمة. ويكتسي التعاون مع المجتمع المدني أهمية بالغة لمصداقية التحقيق وفعاليته. وقد أظهرت الإنجازات التي تحققت حتى الآن أن هذا التعاون أساسي

المكتب. ونلاحظ عزم المكتب على إنشاء مكتب اتصال في طرابلس على سبيل الأولوية ونؤكد دعمنا لهذا النهج. وتأسف فرنسا لأن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال تعرقل أنشطة المكتب.

ومن المهم أن تتوفر للمحكمة الموارد المالية والبشرية الكافية حتى خارج نطاق الحالة في ليبيا. وتحيط فرنسا علما بالطلب الذي تقدّم به المكتب إلى جمعية الدول الأطراف للحصول على موارد إضافية. وتكرر فرنسا مناشدتها لجميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي دفع اشتراكاتها الإلزامية في ميزانية المحكمة في الوقت المحدد وبالكامل.

وتؤكد فرنسا مجددا وجوب التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011 وملاحقة مرتكبيها قضائيا، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش والجرائم ضد المهاجرين واللاجئين التي يستمر التقرير في الإشارة إليها. وهكذا، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تسهم في تحقيق هدف أن تكون ليبيا دولة موحدة ومستقرة وديمقراطية وذات سيادة.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنجليزية): أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته الشاملة من ليبيا. كما أرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

مر 13 عاما منذ إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومع ذلك لا يزال الشعب الليبي يعاني من العنف الشديد وأزمة إنسانية حادة ولا تزال العملية السياسية التي طال انتظارها متوقفة.

والتكامل مبدأ أساسي لإنهاء الإفلات من العقاب بموجب نظام روما الأساسي. ولكن دور المحكمة الجنائية الدولية في المساعدة على ضمان المساءلة في ليبيا أساسي وستسهم استعادة العدالة في نهاية المطاف في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في ليبيا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرض ثلاث نقاط موجزة.

أولا، أشيد بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة، ولا سيما إصدار ستة أوامر بإلقاء القبض متعلقة بالجرائم المرتكبة في ترهونة وفض أختامها. وتستند هذه

وإكوادور على ثقة بأن هذه الإجراءات، إلى جانب التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية، وزيادة الجهود المبذولة فيما يتعلق باستراتيجية الاعتقال وتعقب الهاربين والحفاظ على الأدلة، ستحقق هدف الانتقال إلى المرحلة القضائية قبل نهاية عام 2025. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تتوافر لمكتب المدعي العام الموارد الكافية للتعامل مع ما تشهده مسارات التحقيق من كثافة غير مسبوقة.

وحيث أن هذه هي المناسبة الأخيرة التي تشارك فيها إكوادور، بصفتها عضواً في المجلس، في جلسة بشأن تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فإنني أعرب عن إيمان بلدي الراسخ بإمكانية إحالة الحالات إلى المحكمة لمكافحة الإفلات من العقاب. وبعد مرور أكثر من 13 عاماً على اتخاذ القرار 1970 (2011)، حان الوقت للحصول على نتائج ملموسة وإثبات أن المحكمة الجنائية الدولية هي إحدى ركائز مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي. ويجب ألا ننسى أن الإفلات من العقاب يقوض الجهود المبذولة لحل النزاعات ويديم دورات العنف. وبالتالي، فإن المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ليبيا هي مفتاح المصالحة بين الأطراف الليبية وأساس السلام الدائم. في الختام، أكرر دعم إكوادور الثابت للمحكمة الجنائية الدولية.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر المدعي العام خان على إحاطته المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن عمل مكتب المدعي العام بشأن الحالة في ليبيا. ويسعدنا تمكنه من تقديم الإحاطة لنا من طرابلس افتراضياً.

إن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي دوراً مهماً في نظام العدالة الدولي، ويدعم عمل المحكمة في ليبيا سعيها الجماعي لتحقيق المساءلة والسلام والأمن. وتشيد الولايات المتحدة بالنقائي الملحوظ لموظفي المحكمة وجهودهم المتواصلة للتحقيق مع الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الفظائع البشعة التي ارتكبت منذ شباط/فبراير 2011 ضد الشعب الليبي والأفراد الذين يجدون أنفسهم على الأراضي الليبية ومحاكمتهم. ونرحب بفتح ست مذكرات اعتقال صدرت مؤخراً بحق قادة ميليشيا اللواء التاسع في الجيش الوطني الليبي، المعروفة باسم "الكانيات"،

في المضي قدماً في التحقيق. ونأمل أن تضمن السلطات الليبية سلامة الفاعلين في المجتمع المدني وأن تكفل لهم حيزاً بلا عوائق.

في الختام، تؤكد كوريا مجدداً، بوصفها مؤيداً قوياً للمحكمة الجنائية الدولية، دعمها الكامل لعمل المحكمة في تنفيذ خريطة الطريق بنجاح. ونشيد أيضاً بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدعم تلك العملية بفعالية. ونأمل من خلال هذه الجهود الجماعية أن تتحقق العدالة والسلام لشعب ليبيا.

السيد إسكوبار أويوري (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته وأرحب بالمثل الدائم لليبيا.

إن مشاركة المدعي العام في هذه الجلسة من ليبيا مؤشر إيجابي على مستوى التعاون الذي يحافظ عليه مكتبه مع السلطات الليبية، وهو أمر حيوي لإنجاز أنشطة التحقيق المتوخاة في خريطة الطريق وكذلك لإرساء أسس علاقة دائمة في إطار مبدأ التكامل.

ونأمل إكوادور في أن يمكن تعزيز التعاون بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية من توفير المعلومات التي يمكن أن تدعم التحقيقات وتساعد في اعتقال الأفراد الذين صدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم. وينبغي أيضاً أن يُترجم تعزيز التعاون إلى تقديم مساعدة تقنية للشرطة والسلطة القضائية الليبيتين من أجل تعزيز القدرات اللازمة للقيام بأعمالهما المتعلقة بالتحقيق والملاحقة القضائية.

ويدرك وفد بلدي البيئة التشغيلية والسياسية والأمنية المعقدة التي يعمل فيها مكتب المدعي العام، ولذلك فإننا نقدر التقدم الذي أحرز في تنفيذ استراتيجية التحقيق المُجددة. ويشمل هذا التقدم إصدار ستة أوامر بإلقاء القبض بحق أشخاص يُزعم مسؤوليتهم عن الجرائم المرتكبة في ترهونة وتسريع وتيرة التقدم في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة التي وضعها مكتب المدعي العام. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على توسيع نطاق الاتصالات مع الشهود والمجتمعات المحلية المتضررة وجمعيات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، بهدف ضمان سماع أصواتهم في التحقيقات.

بالدورات التدريبية في مجال التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها قضائياً، ونشجع الجهود التعاونية المستقبلية لتعزيز الاستدلال الجنائي العلمي وغيره من طرائق التحقيق.

ونشجع السلطات الليبية على بذل المزيد من الجهود لدعم جهود المساءلة العالمية وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تقديم المعلومات إلى الدول التي تحقق في الجرائم المرتكبة في ليبيا وضمان أن يمثل أمام العدالة على وجه السرعة جميع من صدرت بحقهم أوامر اعتقال. في هذا الصدد، ندعو السلطات الليبية إلى ضمان أن يمثل أمام العدالة جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بإلقاء القبض عليهم ولم تنفذ بعد، بمن فيهم كبار المسؤولين السابقين في نظام القذافي. ونحث على استمرار تعاون ليبيا في الالتزام بالقرار 1970 (2011) وجميع جوانب التحقيقات الحالية، بما في ذلك دعم إنشاء مكتب ميداني في طرابلس.

وتتشي الولايات المتحدة على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وجمعيات الضحايا لحملهم شعلة العدالة في ليبيا. ونشيد بالالتزام مكتب المدعي العام بعقد اجتماعات منتظمة مع هذه المجموعات بشكل استباقي للاستماع إلى وجهات نظرها وشواغلها، مع ممارسة النهج الواعية بآثار الصدمات. وتحت الولايات المتحدة السلطات الليبية على أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الناجين ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا الذين انتظروا طويلاً جداً كي يكون لهم مقعد على الطاولة. إن بناء ليبيا مستقرة ومزدهرة يتطلب مواجهة مظالم الماضي بشكل مباشر. ويتطلب ذلك من السلطات الليبية تنفيذ وسائل أقوى لحماية الشهود، وزيادة الاستثمار في الدعم النفسي والاجتماعي أثناء إجراءات المحاكمة وما بعدها، ورفع القيود المفروضة على المجتمع المدني، الذي يمثل العمود الفقري لعملية العدالة.

إن حل مشكلة عدم الاستقرار السياسي وتعزيز المساءلة سيقطع شوطاً طويلاً نحو معالجة دورات العنف المزمدة في ليبيا، بما في ذلك تعبئة الجماعات المسلحة. وتتمثل الخطوة الحاسمة نحو تعزيز الاستقرار والسلام في الانسحاب الفوري لجميع الجماعات المسلحة والمرتبقة من

والمسؤولين المحليين المرتبطين بها. إن هؤلاء الأفراد متهمون بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك القتل والتعذيب والمعاملة القاسية والعنف الجنسي والاغتصاب، فيما يتعلق بالأحداث المروعة التي شهدتها مدينة ترهونة في عامي 2019 و 2020. وبعد انسحاب الميليشيا من ترهونة في عام 2020، يتذكر الكثيرون منا اكتشاف المقابر الجماعية لمئات الضحايا في ضواحي المدينة. وكانت تلك لمحة عن الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها الميليشيا والمتعاونون معها. وتمثل مذكرات التوقيف هذه خطوات هامة في السعي لتحقيق المساءلة عن أفظع الجرائم المرتكبة في ليبيا وإرسال رسالة إلى الضحايا بأنهم ليسوا منسيين. وتشجع الولايات المتحدة من لديهم معرفة بمكان وجود المشتبه بهم على العمل مع المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية، حسب الاقتضاء، لتقديمهم إلى العدالة.

إن أحدث تقرير للمدعي العام يصور التقدم المحرز في مجالات رئيسية أخرى خلال الأشهر الستة الماضية. وقد عززت أنشطة التحقيق والتعاون المختلفة التي اضطلع بها مكتب المدعي العام أسس المساءلة في ظل التحديات المستمرة في الجوانب الأمنية والسياسية وفيما يتعلق بالموارد. تشمل هذه الأنشطة إفاد بعثتين إلى ليبيا من أجل زيادة التعاون مع السلطات الليبية، وتبادل المعلومات والأدلة لتقديم الدعم بشكل مباشر إلى خمس وكالات وطنية أخرى لإنفاذ القانون، وتعميق عملها مع العديد من الشركاء من المجتمع المدني. ونشيد بالمكتب على إحراز تقدم في مسارات التحقيق الأخرى، وتعميق جهوده للحفاظ على الأدلة واستهداف بدء محاكمة واحدة على الأقل قبل نهاية عام 2025.

ومع اختتام المكتب لجهوده في مجال التحقيق وانتقاله إلى المرحلة القضائية، فإننا نقدر التزامه بالتنفيذ بهمة لاستراتيجية المحكمة الجنائية الدولية وخريطة الطريق الخاصة بليبيا. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لقادة شبكات تهريب المهاجرين العنيفة على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. ويسعدنا أن نرى رؤية مطورة للتحقيقات والملاحظات القضائية، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيقات المالية.

وتشيد الولايات المتحدة بالسلطات الليبية لدعمها التقدم المحرز نحو استكمال أنشطة التحقيق. ويسعدنا ترحيب السلطات الليبية

ضمان إقامة العدل بطريقة تسهم في تحقيق هذه الأهداف الأساسية، لا الانتقاص منها. فلا تحتاج ليبيا إلى مزيد من المحاضرات أو التعليمات؛ بل تحتاج إلى مساعدة المجلس وتعاونها.

وعلاوة على ذلك، تؤكد الجزائر من جديد التزامها الثابت بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في ليبيا. وفيما يتعلق بمداورات اليوم، أود التأكيد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن تتقيد المحكمة الجنائية الدولية تقيدا صارما بمبدأ التكامل، مع الحفاظ على استقلاليتها وحيادها واحترام السيادة القضائية للليبيا. وينبغي للمحكمة أن تكمل عمل القضاء الليبي وألا تكون بديلا عنه. ونعتقد اعتقادا راسخا أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق العدالة والمساءلة تقع على عاتق الدول المعنية نفسها. ولا بد من وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة لضمان استقرار ليبيا على المدى الطويل ولتحقيق العدالة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما محدد الأهداف لتعزيز القدرات القضائية الوطنية الليبية. ويتمكن القضاء الليبي، يمكننا ضمان وجود نظام قضائي أقوى وأكثر فعالية يمكنه أن يعزز ثقة الجمهور ويقوي سيادة القانون.

وبينما يعمل مكتب المدعي العام للأنهاء من مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025، من الضروري أن تساهم عملياته القضائية في وحدة ليبيا وسلامة أراضيها. ويجب أن تكون العدالة بمثابة قوة موحدة تعزز التضامن بين جميع الليبيين ويجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تكفل ألا تؤدي إجراءاتها إلى تفاقم الانقسامات أو التوترات القائمة في البلد. ويعني تشديد المحكمة على أن شرعيتها تقوم على تقانيتها في الحياد والسعي الدؤوب لتحقيق العدالة أن أحكامها يجب أن تنبثق عن تحليل دقيق للأدلة وألا تملأها الضغوط أو المآرب السياسية.

أود أن أختتم بياني بالحديث عن غزة وفلسطين. إننا ندعو المحكمة الجنائية الدولية إلى ممارسة ولايتها بالكامل بإصدار أوامر بإلقاء القبض على وجه السرعة والبدء في ملاحقة مجرمي الحرب في الشرق الأوسط - في فلسطين وإسرائيل. فالفظائع المستمرة والمعاناة الواسعة النطاق في فلسطين، لا سيما في غزة، بل وفي جميع أنحاء المنطقة، تتطلب كحد أدنى اتخاذ إجراءات شاملة وفورية. والعالم يراقب. وسيكون تصميم

ليبيا، بما يتماشى مع القرار 2656 (2022) واتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020. لقد حان الوقت لكسر حلقة الإفلات من العقاب التي أجبت هذا النزاع الذي طال أمده وتمكين الشعب الليبي في سعيه نحو مستقبل سلمي ومزدهر. إن الشعب الليبي يستحق الاستقرار والعدالة، ونحن ندعم جهود المحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في تحقيق العدالة لشعب ليبيا.

في الختام، يجب علينا جميعاً دعم العدالة الدولية وتعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إن عمل المحكمة الجنائية الدولية هو عمل حيوي بالنسبة لتلك المهمة، ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية في السعي لتحقيق العدالة لضحايا الفظائع في ليبيا وفي العديد من الحالات الأخرى. وعلى الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية لا تخلو من العيوب، فإنه يجب الاستمرار في دعم عملها في السنوات القادمة.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وأحطنا علماً بتقريره عن التقدم المحرز منذ أيار/مايو 2024، أي قبل ستة أشهر. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في مناقشتنا.

يرتكز موقف الجزائر على المبادئ الثلاثة التالية: قدسية العدالة وسيادة ليبيا وضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي.

أولاً وقبل كل شيء، تدين الجزائر بشدة جميع أعمال العنف، بغض النظر عن مرتكبيها أو ضحاياها. وتراقب الجزائر الأزمة الجارية بقلق بالغ، باعتبارها بلداً صديقاً وجاراً تربطه بليبيا علاقات تاريخية عميقة. وأود أن أذكر بأن الأزمة الحالية في ليبيا هي في الواقع نتيجة مباشرة لقرار مؤسف اتخذته مجلس الأمن في عام 2011. نعم - يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية وعليه دين كبير للشعب الليبي.

إن الخسائر الفادحة التي لحقت بالشعب الليبي والمؤسسات الليبية تقتضي منا اهتماماً فورياً وانخراطاً مستمراً. وتدعو الجزائر المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية، مع

لقد مر 13 عاماً منذ إحالة مجلس الأمن حالة ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأوشك التحقيق الآن على الانتهاء وصدرت عدة أوامر بإلقاء القبض ويُتوقع أن تبدأ المرحلة القضائية في العام المقبل. والتقدم المحرز مشجع للغاية في معركتنا ضد الإفلات من العقاب.

وندعو إلى التنفيذ السريع لجميع أوامر إلقاء القبض الصادرة وإلى استمرار تعاون جميع الدول مع المدعي العام، بما يتماشى مع القرار 1970 (2011). ونواصل الدعوة إلى توفير موارد إضافية لمكتب المدعي العام بما يغطي جميع الحالات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

لقد مكن نظام روما الأساسي مجلس الأمن من إحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتمكن المجلس من القيام بذلك مرتين فقط، وكانت ليبيا هي الحالة الأخيرة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يزيد من استخدام هذه السلطة. فقد وصل عدد النزاعات في جميع أنحاء العالم إلى مستويات غير مسبوقة، ويواجه المزيد من الناس كل يوم فظائع لا توصف. ويُنتهك القانون الدولي الإنساني على نحو متكرر.

وهذا أمر غير مقبول. ولا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي. فنحن مسؤولون عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن أجل تحقيق السلام، بالمعنى الحقيقي للكلمة، نحتاج إلى العدالة. ولتحقيق العدالة، نحتاج إلى المساءلة. ونحن بحاجة إلى المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بحاجة إلى دعمنا المستمر في جميع الأوقات، حيث أن مكافحة الإفلات من العقاب يجب ألا تنتهي أبداً.

السيد ميكاليف (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقدير مالطة للمدعي العام خان على التقرير والإحاطة الشاملين. وأرحب أيضاً بالمثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

تظل المساءلة محورية لبناء السلام الدائم وتعزيز العدالة لضحايا الجرائم الدولية. وبينما نتداول اليوم، فإن التقدم المشار إليه في التقرير الثامن والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يولد شعوراً بالزخم والأمل في تحقيق العدالة.

وتشيد مالطة بالخطوات الكبيرة التي قطعتها المحكمة الجنائية الدولية في النهوض بعملها في ليبيا. فإصدار ستة أوامر بإلقاء القبض

المحكمة الجنائية الدولية في التصدي لهذه الانتهاكات مقياساً يحدد مدى مصداقيتها. وهذه هي اللحظة المناسبة لتثبيت المحكمة أنها ليست أداة تُستخدم بشكل انتقائي ضد دول معينة، بل مؤسسة محايدة تلتزم بالمبدأ العالمي المتمثل في المساءلة. ويجب ألا يكون هناك مجال لازدواجية المعايير في سعينا لإيجاد عالم تسوده العدالة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعي العام خان على إحاطته وتقريره. وأرحب أيضاً بالمثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

سأبدأ بإعادة تأكيد دعم سلوفينيا القوي والثابت للمحكمة الجنائية الدولية ولعمل المدعي العام. ويجب أن تتمكن المحكمة من تنفيذ ولايتها باستقلالية وحياد دون ضغط خارجي. فالتهديدات أو الجزاءات ضد المؤسسات القضائية أو ضد مسؤوليها غير مقبولة. ومن الأهمية بمكان أن تصدر هذه الرسالة عن المجلس أيضاً.

وأود أن أتناول بضع نقاط فيما يتعلق بأحدث تقرير للمدعي العام عن الحالة في ليبيا.

نرحب بالتقدم الكبير المحرز في التحقيق وفي تنفيذ الاستراتيجية المحددة، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالعمليات التي شهدتها الفترة 2014-2020 والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ويتجلى هذا التقدم أيضاً في القيام مؤخراً بنشر الأوامر بإلقاء القبض التي صدرت العام الماضي فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في تروونة. ونرحب باستمرار وتعزيز تواصل المدعي العام مع رابطات الضحايا والمجتمع المدني. ومن شأن اتباع نهج يركز على الضحايا ويكفل الحماية والدعم تمكين الناجين، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة لليبين والمهاجرين الذين عانوا من أبشع الجرائم.

ونلاحظ التطورات الإيجابية في عمل المدعي العام مع السلطات الليبية ونرحب بذلك ونشجع السلطات الليبية على مواصلة تعزيز تعاونها مع المدعي العام، بما يتماشى مع القرار 1970 (2011). ونشيد بالجهود التي يبذلها المدعي العام فيما يتعلق بالتعاون مع دول ثالثة والتعاون مع الفريق المشترك في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

وتكرر مألظة دعوتها لجميع الدول إلى الاحترام الكامل لولاية المحكمة ودعم عملياتها والتعاون في اعتقال الأفراد الصادر بحقهم أوامر إلقاء قبض عن المحكمة وتسليمهم. ونشني أيضاً على المكتب لالتزامه بحماية أمان المجني عليهم والشهود وسلامتهم البدنية والنفسية وكرامتهم وخصوصيتهم بعد أي موعد محتمل للانتهاء من التحقيقات.

وتضطلع المحكمة بدور حاسم في معالجة موضوع المساءلة باعتبارها ركناً أساسياً للسلام والأمن. ونعتقد أنه من خلال تعزيز الشراكات وتحسين التعاون، والأهم من ذلك وضع الضحايا في صميم تلك الجهود، يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم ليبيا بشكل جماعي في سعيها لتحقيق العدالة والاستقرار.

أخيراً، نكرر دعوة جميع الدول إلى احترام نزاهة واستقلالية المحكمة الجنائية الدولية والتعاون بنشاط في تحقيقاتها. ونؤكد أهمية عملها المحايد في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة والذي أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى في عالمنا.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على عرضه للتقرير الثامن والعشرين الذي أعده مكتبه عن الحالة في ليبيا. وأرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

ترحب غيانا بمواصلة تنفيذ الاستراتيجية المجددة بشأن الحالة في ليبيا وبزيادة إحراز تقدم في خريطة الطريق لاستكمال أنشطة التحقيق وبدء المرحلة القضائية. والتقدم الذي أُحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة، أمر مشجع. ويشكل إصدار أوامر إلقاء القبض الستة المتعلقة بالجرائم التي وقعت في ترهونة تطوراً ملحوظاً.

وتكرر غيانا التأكيد على الأهمية الحاسمة للتعاون مع مكتب المدعي العام وتلاحظ ما ورد في التقرير من تحسن الدعم المقدم من السلطات الليبية، بسبل منها استمرار إصدار تأشيرات دخول لعدة مرات. ونشجع الاستمرار في التعاون، على النحو المطلوب في القرار 1970 (2011)، مع التأكيد على أن هذا الأمر ضروري لمكتب

تتعلق بالجرائم التي وقعت في ترهونة دليل على التزام المكتب بمحاسبة الجناة. وتؤكد هذه الأوامر، إلى جانب الجهود المبذولة لتعقب الهاربين وحفظ الأدلة، أهمية التعاون المستمر والمتواصل بين الدول والسلطات الليبية والمحكمة.

ويمثل تعميق التعاون مع السلطات الليبية، لا سيما من خلال البعثات التي أوفدت إلى ليبيا في أيار/مايو وتشيرين الأول/أكتوبر، خطوة إيجابية إلى الأمام. والتعاون أمر بالغ الأهمية لتسهيل الوصول إلى الأدلة ودعم بناء قدرات النظام القضائي الليبي. وتدعم مألظة بقوة تلك الجهود وتشجع على مواصلة الحوار وتحقيق نتائج ملموسة.

وتجدر الإشادة بنفس القدر بتعزيز تواصل المحكمة مع منظمات المجتمع المدني الذي ينبغي أن يستمر طوال فترة عمل المحكمة في ليبيا. وتجسد المشاورات الدورية مع الضحايا والناجين وأسره نهجاً يركز على الضحايا ويتماشى مع مبادئ العدالة التصالحية. وهذه الأصوات حيوية في تشكيل عملية للعدالة تعالج المظالم وتعزز المصالحة.

وتدرك مألظة أيضاً التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القيود المفروضة على عملياتها، وتدعو إلى اتخاذ تدابير لحمايتها وتمكينها من أداء عملها بالغ الأهمية.

وقد أدى التعاون الاستباقي مع دول ثالثة ومنظمات إقليمية إلى زيادة تعزيز أنشطة التحقيق التي تضطلع بها المحكمة. وترحب مألظة بالتقدم المحرز في التحقيق في الجرائم التي تؤثر على المهاجرين والجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز والفظائع المرتكبة بين عامي 2014 و 2020. وتسهم هذه الجهود في القضاء على الإفلات من العقاب وتوفر مساراً لتحقيق العدالة لعدد لا يحصى من الضحايا.

وإذ نفكر في الإنجازات التي أبرزها التقرير، يجب علينا أيضاً أن نعترف بالتحديات التي لا تزال قائمة. فالانتهاء من أنشطة التحقيق المتصلة بالحالة في ليبيا والانتقال الناجح إلى المرحلة القضائية من أنشطة المكتب قبل نهاية عام 2025 يتطلبان تعاوناً مستمراً وموارد كافية والتزاماً ثابتاً من جميع الأطراف المعنية.

سأطرح ثلاث نقاط.

أولاً، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بخريطة الطريق، فضلاً عن خطة مكتب المدعي العام الواضحة لضمان البقاء على المسار الصحيح لاستكمال أنشطة التحقيق بحلول نهاية عام 2025. وفي إطار هذه الأنشطة، فإن فض أختام ست مذكرات توقيف في تشرين الأول/أكتوبر إنجاز مهم. إنه مؤشر واعد على التقدم المحرز وخطوة أساسية في تحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب المزعومة في ترهونة. وستواصل المملكة المتحدة باهتمام متابعة الخطط الخاصة بالمزيد من طلبات إصدار مذكرات توقيف.

ثانياً، ترحب المملكة المتحدة بتعزيز التعاون بين مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية. ويسرنا أن نعلم بتجديد السلطات الليبية التزامها بتسهيل إمكانية وصول المكتب في البلاد. ونشجع السلطات الليبية على ضمان إصدار تأشيرات دخول للموظفين الرئيسيين في مكتب المدعي العام، كما هو متوقع في التقرير. إننا نشاطر المكتب قلقه بشأن قدرة السلطات على المضي قدماً في التحقيقات في ليبيا نظراً للشواغل الأمنية الأوسع نطاقاً. لذلك من المطمئن سماع أن خطط فتح مكتب اتصال في ليبيا لا تزال تمثل أولوية. ونشجع على مواصلة الحوار بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية بشأن ذلك.

ثالثاً، ترحب المملكة المتحدة باستمرار عمل المكتب مع المجتمع المدني ومنظمات الضحايا؛ حيث إن لكليهما دوراً حاسماً في التحقيقات. يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني والضحايا والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة قادرة على التعامل بحرية مع المكتب من دون التعرض لأعمال انتقامية. ندعو السلطات الليبية إلى التمسك بسيادة القانون وتمكينهم من المشاركة.

وختاماً، تجدد المملكة المتحدة التزامها بالعمل مع مكتب المدعي العام لتحقيق العدالة في ليبيا. ونشجع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها على البناء على التقدم الواعد الذي يحرزه المكتب في تحقيق العدالة. ونغتتم هذه الفرصة أيضاً لنؤكد مجدداً دعمنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية واستقلاليتها.

المدعي العام ليتمكن من الوفاء بولايته. ويظل تواصل مكتب المدعي العام مع المجتمع المدني ومنظمات الضحايا حيويًا أيضاً ونلاحظ تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد وترحب بذلك.

ونرحب أيضاً بالإشارة إلى أن المكتب سيواصل دعم السلطات الليبية والسلطات المحلية الأخرى بعد عام 2025 من أجل تحقيق المساءلة وفقاً للنهج ذي المسارين المبين في سياسته بشأن التكامل والتعاون.

لا تزال التقارير التي تتناول استمرار ارتكاب الجرائم ضد المهاجرين، بما في ذلك الروايات عن احتجاز أطفال في المستودعات ومراكز الاحتجاز، تثير قلقاً بالغاً. ومما يشجعنا أن المكتب يعمل على دفع التحقيق في الجرائم ضد المهاجرين قدماً وتعزيزه ونثني على تعاونه المكثف مع دول ثالثة ومنظمات دولية وإقليمية في هذا الصدد.

وننوه أيضاً بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لإنشاء مكتب داخل البلد في طرابلس من أجل تعزيز تواصله مع السلطات الليبية والناجين وأسر الضحايا ونشير إلى أن هذا الأمر سيظل أولوية في الأشهر المقبلة. ونعترف باستمرار القيود على موارد المكتب ونشجع الدول على مواصلة دعمها في هذا الصدد.

ختاماً، تشيد غيانا بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من التحديات على الجبهتين السياسية والأمنية في ليبيا. ونؤكد أن المحكمة وموظفيها والمتعاونين معها يجب أن يكونوا قادرين على العمل بمنأى عن التهديدات والترهيب. ويجب احترام استقلالية المحكمة ونزاهتها في جميع الأوقات.

وتؤكد غيانا من جديد دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر المدعي العام خان على إحاطته اليوم وعلى تقرير مكتبه الثامن والعشرين عن الحالة في ليبيا. وأرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلستنا.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): أود في البداية أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة. كما نشكر السيد خان على إحاطته وأحطنا علما بتقريره الثامن والعشرين.

نرحب بالجهود الأخيرة التي يبذلها السيد خان وفريقه وحرصه على تقديم إحاطته للمرة الثانية من داخل ليبيا، وذلك في إطار التعاون القائم بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية، آملي أن يسهم ذلك في الإسراع بإنهاء التحقيقات الخاصة بالملفات المعروضة على المحكمة للوصول إلى إغلاق كامل لملفات جميع القضايا الخاصة بليبيا، والتي لا يمكن أن تظل مفتوحة إلى الأبد. لقد عقدت حتى الآن 28 جلسة استماع لإحاطات المدعي العام على مدار 13 عاماً. وبالمحصلة، إذا قارنا هذه المدة الزمنية بحجم الإنجاز، سيتضح أننا وكأننا نسير في حلقة مفرغة.

نؤكد مجدداً على أن تحقيق العدالة على الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية؛ وأن القضاء الليبي ملتزم بضمان محاكمة عادلة ونزيهة لكل المطلوبين، مهما طال الوقت؛ وأن الجرائم المرتكبة لا تسقط بالتقادم، وفقاً لقانون العقوبات الليبي. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أن تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية، حسب الولاية الممنوحة لها، يأتي وفقاً لمبدأ التكامل وأن مكتب النائب العام الليبي قادر على إنجاز التحقيق في الجرائم المرتكبة داخل الحدود الإقليمية والجرائم العابرة للحدود، وأنه أحرز بالفعل تقدماً كبيراً في فهم ظروف ارتكاب العديد من الجرائم المعقدة، وفي الوصول إلى أدلة إثبات تدل على قدرة المحققين ومواكبتهم لهذه الجرائم. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نذكر الجهود المبذولة للكشف عن جرائم المقابر الجماعية في ترهونة، والتي تم التوصل فيها إلى أوامر بإلقاء القبض على ما يزيد عن قرابة 200 متهم، يقبع العديد منهم الآن في السجون.

في هذا الإطار، وإذ نرحب بإعادة موضوع تحقيقات ترهونة في التقرير الأخير للمدعي العام والذي غاب عن التقرير السابق، وكذلك إعلان السيد خان مؤخراً إصدار أوامر القبض على ستة من المطلوبين، وهم هاربين الآن خارج ليبيا، ندعو مكتبه والمحكمة إلى تعميم أوامر القبض ومخاطبة الدول التي هربوا إليها بالتعاون مع مكتب النائب العام الليبي، وضرورة تسليمهم للعدالة فوراً وبدون أي تأخير. وهذه مسؤولية تقع أيضاً على هذا المجلس لتبليغ الدول المعنية والتي هرب إليها هؤلاء المتهمين.

من هنا، نؤكد مجدداً أهمية إرساء مبدأ العدالة والكشف عن الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب، وذلك من أجل دعم مسار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الشاملة. ولتحقيق هذه المبدأ، علينا العمل على إيقاف كافة التدخلات السلبية في الشأن الليبي، والمساهمة ودعم المسار السياسي الشامل حتى يسهم ذلك في بناء مؤسسات الدولة وتفعيل العدالة والقانون.

في الختام، أود أن أضم صوتي لصوت ممثل الجزائر. ومن هنا، على مرة أخرى تذكيركم، السيد خان، وتذكير المحكمة، بمسؤوليتكم تجاه ضحايا الإبادة الجماعية في غزة. وأهمية تفعيل أوامر القبض التي أعلنت عنها ضد مقتربي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الجارية منذ أكثر من عام. إن أرقام الضحايا الأبرياء والقتل الممنهج والتجويع فاقت كل المقاييس. إن مصداقية المحكمة الجنائية الدولية ستظل دائماً محل تساؤل، ومتهمة بالتسييس وازدواجية المعايير إن لم يتم اتخاذ إجراءات فورية ضد مجرمي الحرب من قيادات قوات الاحتلال الإسرائيلي. أنا أعلم أن مجلسكم في جلسات تشاور الآن من أجل إصدار قرار جديد بوقف إطلاق النار. والسؤال هنا، هل سيتم هذه المرة تفعيل الفصل السابع لمن لا يمثل لهذه القرارات أم سيظل الفصل السابع مفصلاً على البعض دون الآخر.

رُفعت الجلسة الساعة 12/50.